

إعلان نتائج استطلاع الرأي رقم (3 / 2007)
تم تنفيذه
في الفترة (25 - 29 مارس 2007م)

- خطف الجندي الإسرائيلي عمل يستحق التقدير ويخدم المصلحة الوطنية 61.9%
- من المصلحة الوطنية تسلم رئيس السلطة مفاوضات تبادل الأسرى مع الجندي الأسير 56.1%
- اهتمام حركة فتح بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية 61.4%
- اهتمام حركة حماس بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية 60.9%
- دمج الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية في جيش وطني 61.5%
- توحيد سلاح المقاومة 79.7%
- تأييد إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في حال عدم نجاح حكومة الوحدة الوطنية 61.5%
- أصوات لحركة فتح 33%
- أصوات لحركة حماس 24.3%
- أصوات لباقي الفصائل والكتل السياسية 19.4%
- لم أحدد تجاه تصويتي 23.3%

تحليل الاستطلاع:

بعد توقيع اتفاق مكة وتجسيده في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بدأت المحاولات الجادة من قبل الأطر السياسية والفصائل الفلسطينية بالعمل الجاد من أجل رفع الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني. وبدأ اتفاق مكة يوتي بثماره من خلال قيام عدد من الدول بكسر الحصار والالتقاء بأركان حكومة الوحدة الوطنية. في ضوء ذلك الواقع الجديد قام مركز الاستطلاعات والبحوث التنموية والإستراتيجية - بجامعة الأزهر بغزة - ومركز القدس نت للإعلام والنشر الإلكتروني، بإجراء استطلاع الرأي رقم 2007/3 تناول آراء المواطنين الفلسطينيين حول واقعه السياسي والأمني والاقتصادي وكيفية الخروج من الحصار الظالم. حيث تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة ما بين 25-29 مارس 2007م على عينة عشوائية من المواطنين بلغ حجمها 1163 شخصاً، ممن بلغت أعمارهم 18 سنة فأكثر، حيث تم توزيع هذه الاستمارة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وكانت نسبة هامش الخطأ في هذا الاستطلاع (±3.04%) عند مستوى ثقة (95%).

وتناولت أسئلة الاستطلاع القضايا التالية:

الجندي الإسرائيلي شاليط والأسرى الفلسطينيين

العبارات	أوافق %	لا أوافق %	لا رأي %
أعتقد أن إطلاق سراح شاليط يدعم حكومة الوحدة الوطنية	43.9	43.6	12.5
خطف الجندي الإسرائيلي شاليط تصرف يخدم مصالح دول أخرى في المنطقة	37.6	46.6	15.8
خطف الجندي الإسرائيلي شاليط تصرف غير مسنول	21.8	62.3	15.9
خطف الجندي الإسرائيلي شاليط عمل بطولي يستحق التقدير والتحية ويخدم المصالح الوطنية الفلسطينية	61.9	27.6	21.5
خطف الجندي الإسرائيلي شاليط مغامرة لم تحسب نتائجها بدقة وتصرف يخدم مصالح ذاتية	39.8	50.5	19.7
خطف الجندي الإسرائيلي شاليط عمل مطلوب حتى تخفف إسرائيل من ضغطها على الشعب الفلسطيني	57.3	30.0	12.7
من مصلحة الشعب الفلسطيني تسلم رئيس السلطة مفاوضات مبادلة الأسرى بالجندي شاليط	56.1	34.8	19.1

أظهر الاستطلاع عند الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالجندي الإسرائيلي شاليط :
فقد أبدى 43.9% موافقتهم على إطلاق سراح الجندي المختطف يؤدي إلى دعم حكومة الوحدة الوطنية في حين أبدى ما نسبته 37.6% موافقته على أن خطف الجندي شاليط تصرف يخدم مصالح دول أخرى في المنطقة ، في الوقت نفسه رفض ما نسبته 62.3% اعتبار خطف الجندي الإسرائيلي شاليط تصرف غير مسنول، وأعتبر أن ما نسبته 61.9% أن خطف الجندي الإسرائيلي شاليط عمل بطولي يستحق التقدير والتحية ويخدم المصالح الوطنية الفلسطينية وأنه سيساهم في تخفف إسرائيل من ضغطها على الشعب الفلسطيني ، معتبرين ما نسبته 56.1% تسلم رئيس السلطة مفاوضات مبادلة الأسرى بالجندي شاليط يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني ويعجل في إطلاق سراحهم. وهذا يعني أن استخدام أسلوب المفاوضات بواسطة رئيس السلطة الفلسطينية، الأسلوب المفضل لدى المواطن الفلسطيني لتحقيق الإفراج عن الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها

العبارات	أوافق %	لا أوافق %	لا رأي %
أويد العمليات الفدائية المقاومة داخل إسرائيل	75.4	19.1	6.5
أويد قيام الفصائل الفلسطينية المسلحة بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة نحو إسرائيل	51.5	38.2	10.3
أويد العمليات الفدائية والمقاومة إلى جانب العمل السياسي في هذه المرحلة	61.3	28.4	10.3
من مصلحة الشعب الفلسطيني خطف المزيد من الجنود الإسرائيليين	59.4	29.3	11.3
من مصلحة الشعب الفلسطيني قتل الجنود الإسرائيليين لا خطفهم	51.0	32.1	16.9

أشار الاستطلاع عند السؤال عن مدى تأييد المواطنين للمقاومة باستعمالها لكافة الأشكال، فقد عبر ما نسبته 75.4% عن تأييدهم للعمليات الفدائية المقاومة داخل إسرائيل، ودعمهم للفصائل الفلسطينية المسلحة بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة نحو إسرائيل وذلك بنسبة 51.5%، في الوقت نفسه عبر ما نسبته 61.3% عن تأييدهم للعمليات الفدائية والمقاومة إلى جانب العمل السياسي في هذه المرحلة وصولاً لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.
ورداً على الممارسات الإسرائيلية ضد المناضلين والمجاهدين فقد اعتبر ما نسبته 59.4% من آراء المستطلعين أن من مصلحة الشعب الفلسطيني خطف المزيد من الجنود الإسرائيليين وكذلك من مصلحته قتل الجنود الإسرائيليين لا خطفهم وصولاً لتحقيق أهدافهم الوطنية في الحرية والعودة والاستقلال. في حين أن ما نسبته 30.7% قد رأى أنه ليس من المصلحة الوطنية استخدام أسلوب الخطف والقتل.

المفاوضات وحكومة الوحدة الوطنية

لا رأي %	لاوافق %	أوافق %	العبارات
7.3	36.6	56.1	أويد توقيع حكومة الوحدة الوطنية هدنة مع إسرائيل
13.8	50.4	35.8	أويد شروط الرباعية الدولية لحل القضية الفلسطينية
13.6	26.0	61.4	أعتقد أن حركة فتح معنية بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية
18.0	43.8	38.2	أعتقد أن حركة حماس سوف تعترف بإسرائيل
10.9	28.6	60.5	أعتقد أن حركة حماس معنية بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية
14.4	26.6	59.0	أويد استئناف مفاوضات الحل الدائم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل
11.6	21.8	66.6	أنا متفائل أكثر من الماضي مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

وفي سؤال بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وهل حركتي حماس وفتح معنيتان بإنجاحها؟:

- فقد رأى 61.4% من أفراد العينة المستطلعة أرائهم، أن حركة فتح ستعمل جاهدة على إنجاز حكومة الوحدة الوطنية، لأنها هي الوسيلة الناجحة لإخراج الشعب الفلسطيني من الحصار السياسي والمالي المفروض عليه.
- يعتقد ما نسبته 60.5% بأن حركة حماس معنية بإنجاح حكومة الوحدة الوطنية، لأنها هي الوسيلة الناجحة لإخراج الشعب الفلسطيني من الحصار السياسي والمالي المفروض عليه.
- في حين يرى ما نسبته 38.2% بأن حركة حماس سوف تعترف بإسرائيل.
- ومن جهة أخرى أيد 66.6% من أفراد العينة المستطلعة أرائهم، أنهم متفائلون أكثر من الماضي مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
- وعند سؤال المستطلعين حول إمكانية توقيع حكومة الوحدة الوطنية هدنة مع إسرائيل فقد اعترض ما نسبته 36.6% على توقيع هدنة مع إسرائيل، في حين وافق ما نسبته 56.1% على توقيع الهدنة معها. في حين أيد 59% من المستطلعة أرائهم استئناف مفاوضات الحل الدائم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وأعترض عليها ما نسبته 26.6%.

الفلتان الأمني وتوحيد السلاح

لا رأي %	لاوافق %	أوافق %	العبارات
13.7	30.1	56.2	أعتقد أن الفلتان الأمني سوف يزول مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية
6.7	23.8	69.5	أويد دمج الأجهزة الأمنية في جيش وطني لا يتدخل في السياسة وفي النزاعات الحزبية.
8.4	11.9	79.7	أويد أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بتوحيد سلاح المقاومة
5.5	7.9	86.6	أعتقد أن توفر الأمن والأمان يرفع شعور المواطن بالانتماء الوطني والديني لوطنه

أظهر الاستطلاع أن 56.2% من الجمهور الفلسطيني، يعتقدون أن الفلتان الأمني سوف يزول مع حكومة الوحدة الوطنية، وأعرب ما نسبته 30.1% عن خيبة أملهم من استمرار الفلتان الأمني بسبب وجود تشكيلات عسكرية بما فيها القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية، خارج الشرعية الفلسطينية، بمعنى عدم التنسيق مع الجهات الأمنية المختصة داخل السلطة الفلسطينية والمنشأة بقانون من خلال المجلس التشريعي. حيث أيد ما نسبته 79.7% من أفراد العينة أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بتوحيد سلاح المقاومة بتشكيلاتها العسكرية في الأجهزة الأمنية ومن ثم تشكيل جيش وطني لا يتدخل في السياسة وفي النزاعات الحزبية. حيث أشارت ما نسبته 86.6% من آراء المستطلعين أن توفر الأمن والأمان يرفع شعور المواطن بالانتماء الوطني والديني لوطنه.

حكومة الوحدة الوطنية والحصار الاقتصادي

العبارات	أوافق %	لاوافق %	لا رأي %
أنا متفائل أكثر من الماضي مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية	66.6	21.8	11.6
أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية ستنتج في رفع الحصار الاقتصادي	52.7	30.7	16.6
أعتقد أن وضعي الاقتصادي سيكون أفضل مع تشكيل حكومة الوحدة	60.7	26.1	13.2
أنا قلق على لقمة عيش أسرتي في الوقت الحالي	60.1	29.1	10.8
أعتقد أن سبب تدهور الأوضاع الاقتصادية هو عدم تسلم المساعدات الخارجية	50.1	38.6	11.3
أعتقد أن المساعدات الأوروبية والأمريكية تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي	59.3	30.6	10.1
أعتقد أن المساعدات العربية كافية لتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني	55.2	32.3	12.5
لقد زادت قناعاتي بضرورة وجود حكومة وحدة وطنية لحل القضية الفلسطينية	72.0	19.8	8.2
أعتقد أن هناك أطرافاً خارجية لا تؤيد حكومة الوحدة الوطنية	70.3	20.6	9.1

انعكست الأزمة السياسية والفلتان الأمني التي تشهدها الساحة الفلسطينية على الواقع الاقتصادي بصورة سلبية، وبعد توقيع اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فقد كشف الاستطلاع عن أن 66.6% من آراء المستطلعين أصبحوا متفائلين أكثر من الماضي من تحسن الوضع الاقتصادي في ظل حكومة الوحدة الوطنية، وأكد ما نسبته 52.7% من المستطلعين أرائهم أن حكومة الوحدة الوطنية ستنتج في كسر الحصار الاقتصادي وإيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية ما نسبته 72%. على الرغم من وجود الأطراف الخارجية التي لا تؤيد حكومة الوحدة الوطنية والتي عبر عن ذلك ما نسبته 70.3% من مجموع المستطلعة أرائهم. ومن جهة أخرى، اعتبر ما نسبته 55.2% أن المساعدات العربية كافية لتحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني، في حين اعتبر ما نسبته 59.3% سبب تدهور الأوضاع الاقتصادية هو عدم تسلم المساعدات الخارجية.

تأييد اتفاق مكة

العبارات	أوافق %	لاوافق %	لا رأي %
أعتقد أن اتفاق مكة جاء بقرار فلسطيني مستقل دون تدخل خارجي.	41.0	43.7	15.3
أعتقد أن اتفاق مكة المكرمة وحكومة الوحدة الوطنية ستستمر حتى نهاية المجلس التشريعي 2010	40.9	36.6	22.5
أؤيد اتفاق مكة المكرمة بين حركتي فتح وحماس	79.7	11.9	8.4
أعتقد أن الأوضاع السياسية سوف تكون أفضل مقارنة مع الفترة التي سبقت اتفاق مكة المكرمة	73.4	20.1	6.5
أعتقد أن موقف حركتي فتح وحماس كان على مستوى الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى في القدس مع اتفاق مكة	33.3	51.0	25.7
أعتقد أن اتفاق مكة المكرمة استطاع أن يعيد توحيد الشعب الفلسطيني للتصدي للحفريات حول المسجد الأقصى.	57.7	27.9	14.4

أدت الأزمة السياسية والفلتان الأمني التي شهدتها الساحة الفلسطينية قبل توقيع اتفاق مكة، إلى توجه المواطنين لمنح تأييدهم المطلق لقادة الوطن بالعمل على تحقيق الوحدة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فقد كشف الاستطلاع عن أن 79.7% من آراء المستطلعين أعلنوا تأييدهم لاتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأكد ما نسبته 73.4% من المستطلعين أرائهم أن الأوضاع السياسية سوف تكون أفضل مقارنة مع الفترة التي سبقت اتفاق مكة المكرمة، وأن ما نسبته 57.7% اعتبر أن اتفاق مكة المكرمة استطاع أن يعيد توحيد الشعب الفلسطيني للتصدي للحفريات حول المسجد الأقصى، باعتبار أن توقيع الاتفاق جاء بمحض إرادة فلسطينية خالصة، متمنين ما نسبته 40.9% من المستطلعين أرائهم أن يستمر الاتفاق حتى تنتهي الفترة التشريعية الحالية في عام 2010م.

أعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وضم جميع الكتل النيابية

العبارات	أوافق %	لاوافق %	لا رأي %
أوافق على ضم جميع الكتل النيابية والفصائل إلى منظمة التحرير الفلسطينية	74.3	18.6	7.1

عند سؤال المستطلعين أرائهم عن ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ضم مختلف الأطر والتكتلات السياسية وخاصة الممثلة في المجلس التشريعي ، فقد أيد ما نسبته 74.3% في حين عارض ذلك ما نسبته 18.6% ، مما يعني أن الشعب الفلسطيني ينظر إلى منظمة التحرير الحاضنة للنضال الفلسطيني منذ انطلاقة ثورته في عام 1965م.

تنمية الروح الوطنية والدينية

العبارات	أوافق %	لاوافق %	لا رأي %
أعتقد أن التهديد الخارجي يرفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه	58.2	28.8	13.0
أعتقد أن الديمقراطية وحرية التعبير ترفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه	79.6	14.0	6.4
أعتقد أن إشباع حاجيات المواطن الأساسية يرفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه	70.4	18.4	11.2
أعتقد أن حفاظ المواطن على المرافق العامة وعدم تخريبها نتيجة شعوره الوطني تجاه وطنه	82.4	11.6	7.0
أعتقد أن استمرار الحصار يرفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه.	50.6	40.1	9.3

أظهر الاستطلاع أن ما نسبته 79.6% من الجمهور الفلسطيني، يعتقدون أن الديمقراطية وحرية التعبير ترفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه ، وأعرب ما نسبته 82.4% على أن حفاظ المواطن على المرافق العامة وعدم تخريبها جاء نتيجة شعوره الوطني تجاه وطنه. حيث أعتبر ما نسبته 58.2% من أفراد العينة أن التهديد الخارجي يرفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه. حيث أشارت ما نسبته 50.6% من أراء المستطلعين أن استمرار الحصار يرفع شعور المواطن بالانتماء لوطنه. باختصار أن الضغط والحصار على الشعب الفلسطيني يزيده قوة وأيمان، لأن الوطن يحتاج إلى توضيحات جسام للوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية بالاستقلال والحرية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

انتخابات تشريعية مبكرة

العبارات	أوافق %	لاوافق %	لا رأي %
أؤيد إجراء انتخابات تشريعية حال عدم الالتزام باتفاق مكة المكرمة ونجاح حكومة الوحدة الوطنية	61.5	30.1	8.4

إذا أجريت الانتخابات التشريعية - الآن - لمن تصوت :							
قائمة فتح	قائمة حماس	قائمة الجهاد	قائمة الجبهة الشعبية	قائمة الجبهة الديمقراطية	قائمة الطريق الثالث	قائمة فلسطين المستقلة	قائمة أخرى
33.0%	24.3%	5.3%	5.5%	2.5%	2.5%	3.6%	23.3%

في سؤال لأفراد العينة عن تأييدهم لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، إذا لم يتم التزام حركتي فتح وحماس باتفاق مكة عبر إنجاح حكومة الوحدة الوطنية ، فقد أيد ما نسبته 61.5% من أراء المستطلعين أجراؤها، في حين عارض أجراؤها ما نسبته 30.1% والنسبة الباقية لم تحدد رأيها. وعن سؤال أفراد العينة لمن سيعطون أصواتهم، فقد: أفاد نحو 33% من أفراد العينة أنه في حالة إجراء انتخابات تشريعية جديدة سيعطون أصواتهم لمرشحي حركة فتح، في حين أفاد 24.3% أنهم سيعطون أصواتهم لمرشحي حركة حماس. وتأتي قائمة أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية) في المرتبة الثالثة حيث حصلت على 5.5% وتأتي قائمة الجهاد الإسلامي في المرتبة الرابعة بنسبة 5.3%. أما قائمة فلسطين المستقلة فقد حصلت على 3.6%، أما قاتمتي الجبهة الديمقراطية والطريق الثالث فقد حصلت كل

المنهجية المتبعة:

- تم جمع البيانات عن طريق توزيع استمارة لاستطلاع الرأي على المواطنين مباشرة مكونة من مجموعة من الأسئلة.
- تمت مراجعة استجابات المستطلعة أرائهم وتم استبعاد غير المستكمل منها، وصولاً إلى عينة الدراسة.
- تمت عملية التحليل الإحصائي للبيانات التي تضمنتها الاستجابات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences " SPSS "

خصائص العينة:

- النوع: ذكور 65.10% - إناث: 34.90%
- الفئة العمرية: من (18-25 سنة 45.14%) (26-35 سنة 34.91%) (31-45 سنة 16.25%) (46 سنة - فأكثر 3.7%).
- التوزيع الجغرافي: المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) ومن المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)
- توزيع المبحوثين وفقاً للسكن: (مدينة 37.7%) (قرية 15.65%) (مخيم 46.65%)
- درجة التعليم: (ثانوية عامة 44.28%) (دبلوم 25.71%) (درجة جامعية 30.01%)